التنمية .. مصطلح موضة!!

جميل مفرح

لدهر طويل في الماضي!!

> قد يقول قائل ذلك أمر إيجابي وفعل تعويضي لما فات من الزمن الذي شهدت فيه التنمية إهمالا واستبعاداً وقد يرى البعض أنه استبعاد متعمد وقد يحمل هذا الشأن، ما لا يحتمل من الاتهامات المتبادلة والنقد الذي لا يحتوي على شيء بقدر ما يذهب مذاهب سياسية، ويحقق غايات هجومية واقصائية وإدانات، الهدف الرئيسي من ورائها المكسب السياسي وحسب.. وليس الانتصار، كما قد يعتقد البعض من ذوي النيات الحسنة، لهذا العنصر أو هذه العملية الحيوية الهامة.

> كثيرة هي البحوث والندوات وورش العمل التي تابعناها خلال هذه الفترة أو تابعنا أخبارها المتناثرة هنا وهناك ومثلها كثير من الحملات المشبوهة أو الإيرادات المغالطة التي تنظم من قبل منظمات ومؤسسات وحتى إدارات وجهات حكومية يكون الغرض منها فقط تقافي الدعم المخصص لهذا الجانب سواء من الداخل والخارج، بينما لا تبرز أية نتائج أو آثار ملموسة تنعكس على المجتمع ومستوى الحياة المادي والتثقيفي..

> وحين ندقق النظر والاهتمام بالتوازي مع هذا الاهتمام المتصاعد للتنمية سواء على المستوى الحكومي أو الاجتماعي والشعبي، ونتأمل في الواقع الحقيقي لفعل التنمية نكاد نصاب بخيبات رجاء متوالية ونستنتج أو نقدر ما يجري حالياً كمرتكز أساس أو بذرة لمستقبل قريب مخيف للغاية... فمثلاً أين هي تلك المنظمات والمراكز والمؤسسات مما يجري حالياً من اختلالات كبيرة جداً بين مقاييس ومنحنيات التقدير والتوازن بين عمليتي التكاثر السكاني والمقدر الاستيعابي في مجمل النواحي التنموية!!

> وفي هذا السياق مثلاً تشهد العاصمة صنعاء ومثلها مدينة تعز وتأتي بعد ذلك مدينتا الحديدة وإب تنامياً سكانياً خطيراً ومنذراً ربما بكوارث اقتصادية وبيئية وأمنية مخيفة في المستقبل القريب، ومع ذلك لا نجد أياً من هذه الجهات والمنظمات ولا حتى أجهزة الدولة معنية حاضراً في قلب المسئولية تجاه هذه الأخطاء والأخطار التي تشهدها هذه المدن الثلاث على الأقل في الوقت الراهن، وما هو مرشح للمماثلة من مدن إلى أخرى خلال السنوات القليلة القادمة..

هل تحدث أو اهتم أي من أولئك بهذا الجانب وأولاه الاهتمام الذي يستحقه؟!! وهل حذرت المراكز البحثية من خطورة الوضع الراهن؟! وهل حضر عنصر التنمية الذي ربما لا يعرفون عنه شيئاً؟!

> لا أعتقد وكأنهم لا يعلمون أن مدينة مثل صنعاء لا يمكنها احتمال مليوني ساكن قابلة للتزايد أو هي في حالة تزايد في الوقت الحالي بعيداً عن اهتمام الدولة والمعنيين، بينما تركد مقدرات ومعدلات الفعل التنموي عند مستويات متدنية، أوهي كانت متدنية حين كان عدد السكان نصف ما هو موجود اليوم فماذا عن اليوم؟! ومثل ذلك حاصل في تعز والحديدة وإب أيضا ومرشح للتواجد والحضور في مختلف محافظات الجمهورية!!

نقاط على الحروف

الجامعات بحاجة إلى مشرط جراح وليس للجنة وزارية

أ.د/ عبدالله أحمد الذيفاني

عجبت كثيراً وأنا أتابع أخبار التاسعة من قناة اليمن ليلة 2 أكتوبر 2013م، حين سمعت خبر تشكيل لجنة برئاسة وزير التعليم العالي وعضوية وزير التربية، لمراجعة وتقييم مناهج التعليم وتصويبها.. وموطن العجب أن وزير التعليم العالي لم يطرح على المجلس أن الجامعات لا منهاج لها، بل تسيّر العملية التعليمية فيها وفق مفردات يتم التوافق عليها في الأقسام وتترك العملية التدريسية لأعضاء هيئة التدريس، إلا أن الجامعات تفتقر إلى وثيقة المنهاج، الأمر الذي جعل رأي الأستاذ الجامعي في اختيار المعلومة وصياغتها هو السيد، ولو كانت وزارة التعليم العالي تتابع هذه العملية وتقوّم الجامعات على أساسها لوجدت ربما جامعة أو اثنتين تمتلكان رؤية لمناهجها التعليمية.

إن التعليم الجامعي، أسير عضو هيئة التدريس ليفعل بها ما يشاء، يعد بعضهم ملازم ما أنزل الله بها من سلطان، وبعضهم يعد كتباً يقر على الطلبة من باب الاستثمار، وبعضهم يكلف الطلبة بالبحث والإطلاع في بطون الكتب، رغم الفقر الشديد في المكتبات الجامعية، لأنها ليست أولوية، وصدقوا أو لا تصدقوا أنه لا توجد ميزانية خاصة بالكتب، وترصد المبالغ ضمن بند القرطاسية، وحين تستنفد الجهات المعنية شراء القرطاسية تسمح بصرف ما تيسر لشراء كتب، وهي مأساة كبيرة...

كتبنا كثيراً عن التعليم الجامعي، وكتبنا أكثر عن أحوال الجامعات وطلبنا عبر الكتابة والندوة والمؤتمر إصلاح حال التعليم الجامعي، وإعادة هيكلته، وإناطة مهمة التخطيط له وقيادة شئونه إلى اختصاصين يدركون طبيعة هذا المستوى التعليمي الذي يختلف بالجملة والمطلق عن بقية المستويات باعتباره التعليم الذي يعد اختصاصين يفترض بهم أن يخرجوا إلى أسواق العمل الرسمي والأهلي والمختلط بمعارف ومهارات وخبرات تساعدهم على الانخراط والاضطلاع بدور حيوي في حركة التنمية وخدمة المجتمع، وتنشيط حركة الحياة العملية والمجتمعية بعامة، لا أن يتخرج الشباب من الجامعات وهم في حالة عجز وعدم قدرة على الإسهام الفعال في الوظيفة العامة والأهلية، والمختلطة، ومن ثم تصبح فرص إحداث النقلات النوعية محدودة وضعيفة بحكم محدودية قدرات العنصر البشري وضعفها..

إن واقع الجامعات اليوم يدمي القلوب، والجروح الأعمق في النفس تأتي من صناع القرار الذين لا يحسنون اختيار قادة هذا النوع من التعليم، فضلاً عن عدم وضع حدود لصلاحيات الوزير في تسيير دفة البرامج والأنشطة التي تقوم بها الجامعات، بما أنها تعين أناساً غير ذوي اختصاص فعليها التأكيد أن شأن الوزير وصلاحياته تنحصر في المستوى السياسي والإشراف على وضع السياسات والاستراتيجيات التي تناط مهمة إعدادها إلى فرق عمل من الخبراء لا من الخبرة، وتحرير الوزارة ومثلها وزارات التعليم الأخرى من هيمنة المانحين الذين يتحكمون بالبوصلة ويحددون الاتجاهات ولي في ذلك خبرة، ولغيري أيضاً نفس الخبرة مع هذه الوزارات.

من هنا أقول إن اللجنة المعلن عنها في الأخبار عن مجلس الوزراء يفترض أن تقتصر على وزارة التربية والتعليم التي لديها إلى حد ما وثائق للمناهج، ومثلها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، والأمل أن يعاد النظر بواقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأنها من وجهة نظري لا تحقق تعليماً مبرمجاً يرفع من مستوى المخرجات ويؤهلها للتعامل مع السوق المحلي والإقليمي والدولي ليس بمفهوم الارتباط البليد بالسوق، ولكن بمفهوم صناعة الجامعات للأسواق وتوسيعها وتطويرها، من خلال البرامج البحثية والعلمية والتعليمية، وإخضاع الجامعات للرقابة والتقويم، والتعويل في هذا الجانب على المجلس الأعلى لضمان الجودة، والأمل برئيسه أ.د. عبد اللطيف حيدر، وبالكادر العامل معه، والذي لن يتحرك إلى الأمام إلا بإمكانيات وصلاحيات، وكوادر مؤهلة على مستوى كل جامعة تتولى هذا الشأن...

أطلب من مجلس الوزراء تشكيل لجنة تنزل إلى الجامعات وتسأل الأساتذة والطلبة وتقف على أحوالها وتطلع على اختناقاتها واختلالاتها وتحديداً ما يتوافر فيها من إمكانيات مادية وبشرية، وموازنات مالية وقدرات بحثية متمثلة بمراكز البحوث التي تشكل قنوات إنتاج المعرفة وتجديدها وإثرائها، والجامعات التي لا مراكز بحثية فيها خرائب تفتقر إلى الحياة العلمية النشطة والفعالة..

نريد من مجلس الوزراء الوقوف على طبيعة التعليم الجامعي من خلال خبراء يدركون معانيه ومضامينه ومضانه وأبعاده لا من خلال لجان رسمية تعمل على سد الذرائع والبحث في السطح وترك الأسباب المؤثرة تحت السطح تفعل فعلها في تدمير مؤسسات يفترض بها أن تكون مؤسسات فاعلة في معالجة اختناقات البلد ومشاكله التنموية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، برؤى علمية مدروسة وموضوعية قائمة على منهج، وعليهم أن يسألوا المانحين كيف تسير الأمور في بلدانهم لا أن يسألونهم كيف نسيرها في بلادنا لأن جوابهم وقت السؤال الأخير سيكون متوافقاً لمصالحهم التي تتلخص ببقائنا رعية في مواطن نفوذهم، فهل إلى خروج من سبيل إلى واقع أكثر عافية.

والله من وراء القصد,,,,

اعتراض القضاة وإضرابهم عمل غير مشروع

أحمد محمد الأبيض ـ المحامي

الأصل في عمل القضاة هو موافقته للقانون ومطابقته له، وذلك لأن المهمة المناطة بالقضاء وهي سامية ونبيلة هي تطبيق القانون على المنازعات المطروحة عليه فمهمتهم محددة بالقانون لا يتجاوزه أو غض الطرف عنه ولذلك فإننا نقول أن ما خالف القانون من عمل القضاة كان مصيره النقض والبطلان.

ذلك من الناحية الرسمية المهنية، أما من ناحية السلوك الاجتماعي العام، فإن المفترض في سلوكهم الاجتماعي أن يكون سلوك القدوة حيث يفترض فيهم الالتزام بالقوانين التي تنظم النشاط الإنساني الاجتماعي والحياتي اليومي لا مخالفتها بأي حال من الأحوال وسلوك أي منهم بالمخالفة لتلك القوانين الاجتماعية ينزل المخالف من مرتبة القدوة إلى أقل من مرتبة العوام.

وسواء أكان الأمر من الناحية المهنية الرسمية أو من الناحية الاجتماعية فإن المفترض في السلوك الاجتماعي والمهني لأفراد المجتمع الواحد هو التزام جانب القانون وعدم الحيدة عنه وذلك هو المفترض في سلوك القضاة من باب أولى.

وفي هذا الصدد فإننا نتساءل عن مدى موافقة اعتراض بعض القضاة الشباب واحتجاجهم على تعيين نسبة من المحامين وأساتذة القانون في مجلس القضاء وهو الإقتراح الذي تبناه فريق بناء الدولة في الحوار الوطني وهو اقتراح راق يؤدي بالضرورة إلى المساهمة بإصلاح القضاء ومدى موافقته للصواب أو مجانبته له، ومدى مشروعية إضرابهم عن القيام بأنبل عمل وهو إقامة العدل وما إذا كان ذلك الاعتراض والإضراب لائقا بهم في المكانة الرفيعة التي بوئوها فإننا ومهما تلمسنا العذر لذوي الفضيلة القضاة، فإننا وبمعيار موافقة اعمالهم للقانون سواء في مسلكهم المهني أو في سلوكهم الاجتماعي لا نجد لهم عذرا لا في اعتراضهم على تعيين بعض المحامين وأساتذة القانون في مجلس القضاء الأعلى ولا في قيامهم بالأضراب والامتناع عن تحقيق العدالة.

وطالما أن اعتراضهم واضرابهم عن العمل مخالف "" لقانون ومناف للصواب ومجاف للعقل ومجانب للعدل، فإنه منكر لم يسبقهم إليه أحد من أسلافهم القضاة العلماء المجتهدون ولا من أمثالهم في العالم العربي والإسلامي، وبالتالي فإن اعتراضهم واضرابهم عمل غير مشروع ليس له سند من القانون ولا من الحق.

أما قولهم وتبريرهم بأن في تعيين المحامين وأساتذة القانون انتهاك لاستقلال القضاء فإن ذلك القول مردود عليه، بأن معالي وزير العدل وكذلك الأستاذ النائب العام وهما من السلطة التنفيذية هما في ذات الوقت عضوين في مجلس القضاء الأعلى، ولا يرى قضاتنا الأفاضل ذلك انتهاكا من السلطة التنفيذية لاستقلال السلطة القضائية.

كذلك لا يرى القضاة الكرام في إضفاء صفة القضاة على الأخوة الأساتذه وكلاء النائب العام (أعضاء النيابة العامة) رغم أنهم يعلمون حق العلم أن من يقوم بمباشرة الدعوى نيابة عن الغير أياً كان لا يمكن أن يكون قاضياً وإنما محامياً عاماً يدعي باسم الدولة والمجتمع، مع أنه يتعذر على ذي العقل السليم أن يتصور قضاة يدعون أمام قضاة آخرين. ولو قبلنا ذلك التصور لمال قضاء الحكم إلى القضاة المدعين.

ولو جاز لنا أن نساير إشاعة أن وكلاء النائب العام قضاء واقف لجاز ذلك القول على المحامين بأنهم هم القضاة الواقف حقا.

إن المحامين ليسوا أعضاء في السلطة التنفيذية وإنما فرسان العدالة والشركاء في تحقيقها وبالتالي لا يشكل تعيينهم انتهاكا لاستقلال القضاء.

فلماذا يقاوم قضاتنا الأفاضل التطور ويؤثرون الجمود والتخشب في القضاء؟ أليس في وجود المحامين وأساتذة القانون في مجلس القضاء رديفا نوعياً وجديداً متمرساً في الرقابة والتقييم.

ألا يعلم قضاتنا الكرام ماذا في العالم من حولهم؟

ألم يعلموا أن من بين قضاة المحكمة العليا والمحكمة الدستورية في جمهورية مصر العربية عدد من المحامين والمستشارين؟

كذلك ألم يقرأوا أن من بين أعضاء مجلس القضاء الأعلى في جمهورية السودان إثنان من المحامين تنتخبهم الجمعية العامة للمحامين لذلك الغرض.

أليس في ثقافة قضاتنا الفضلاء معلومة واحدة عن القضاء في الولايات المتحدة الأمريكية وأن الشرط الوحيد لتعيين القضاة هو أن يكون قد أمضى الشخص ست سنوات متصلة في ممارسة مهنة المحاماة؟.

وأن نقابة المحامين في الولايات المتحدة الأمريكية تشترك مع كليات القانون في الجامعات في وضع وتعديل مناهج دراسة القانون في تلك الكليات بما يتواكب مع التطور التشريعي.

أليس قضاة اليوم هم زملاء الدراسة والثقافة القانونية للمحامين في الجامعة؟ أم أن ما يميزهم عن المحامين هو شهادة المعهد العالي للقضاء؟

إن شهادة المعهد العالي للقضاء لا تصنع قاضياً والذي يصنع القاضي هو الملكة والملكة وحدها. أما المعهد العالي للقضاء فهو تكرار ممل لما تم تحصيله في الجامعة يقوم به نفس الأساتذة الذين يعترضون على تعيينهم في مجلس القضاء.

إن منهج المعهد العالي للقضاء خال من تثقيف القضاة عن المحاماة ورسالتها وقانونها في بلادنا وفي العالم وعلاقة المحامي بالقضاة القانونية والوجدانية ولغياب ذلك عن ثقافة القضاة المهنية فإن الناس أعداء ما جهلوا.

ثم ألم يدرك قضاتنا المبجلين أنهم لم يولدوا قضاة وليسوا قضاة بالفطرة وأن ما أضفي عليهم تلك الصفة هو قرار رئيس الجمهورية وهو الذي ألبسهم تلك الحلة ووضعهم في تلك المكانة السامية؟

ألم يعلم قضاتنا أنه لا يمكن في القرن الواحد والعشرين أن تتصور وجود قاض بدون وجود محام يترافع أمامه إدعاء عاما أو إدعاء خاصاً؟

أيظنون أن العدل يقوم بهم فحسب وأنهم الركيزة الوحيدة للعدالة؟.

ألم يشاهدوا قضاتنا كيف يتعامل قضاة مصر العظيمة وهم أشرف القضاة. كيف يتعاملون مع المحامين باحترام جم ودون تعال وكبر؟.

لماذا قامت قائمة القضاة على المحامين وأساتذة القانون في الجامعات بحجة انتهاك استقلال القضاء دون وجه حق مع أن انتهاك استقلال القضاء يحدث في غدو كل يوم ورواحه سواء من القضاة أنفسهم أو من الغير والأمثلة على ذلك كثيرة.

أصحاب الفضيلة القضاة: لا حجة لكم في الأعتراض على المحامين وأساتذة القانون ولا مشروعية في اضرابكم عن إقامة العدل إلا أن يكون لكم سند من القانون وطالما لا سند لكم من القانون في ذلك فإن عملكم غير مشروع حتى وأن كنتم قضاة، فالقاضي من يوافق عمله القانون لا من يفرض رأيه وهواه على المجتمع كيفما اتفق.

إنكم يا أصحاب الفضيلة والشرف بإضرابكم وامتناعكم عن إقامة العدل تنفون عن أنفسكم ما شرفتم به وهو إقامة العدل، وبالتالي لم يعد لكم صفة القضاة طالما امتنعتم عن أن تقوموا بعمل القضاة. إن امتناعكم عن القضاء يزيل وينفي عنكم صفة القضاة ومهابتهم ومكانتهم.

فصفة القاضي وهي صفة كريمة لا تكون لكم إلا إن كنتم على منصات القضاء أما خارجها فأنتم كعامة الناس.

أتـرون يا أصحاب الفضيلة .. إن في اعتراضكم وإضرابكم عن عمل القضاء صواب أو فيه شبهة حق لكم مع انعدام سندكم ومشروعيتكم في عمل ذلك؟ أترون في ذلك عملا مهنيا أو عملا وطنيا؟ ما لكم كيف تحكمون؟.

هل بلغكم محاولة قضاة المانيا العظيمة الإضراب عن العمل تحت مبرر مساواتهم بالمدرسين وأن مستشارة المانيا قالت لهم لا لن أساويكم بمن درسوكم؟

أترون أنفسكم أعلم من اسلافكم أم أعظم من أمثالكم في مصر وغيرها.

ـ إن كان لاعتراضكم ولامتناعكم مشروعية قانونية أو اخلاقية فبينوها للناس بوضوح وإن كنتم يا أصحاب الفضيلة تقومون بذلك دون سند من القانون ودون وجه حق فإنكم لا ترون إلا أنفسكم ولا تسمعون إلا أصواتكم، وإلا فهل القضاة ممن لهم حق ممارسة الإضراب في قانون العمل أم أن لهم حق الإمتناع عن إقامة العدل في قانون السلطة القضائية؟ ليس لهم ذلك لا في هذا القانون ولا في ذاك. أين القانون والمشروعية في إضرابكم؟.

لعلكم قضاتنا تعلمون حق العلم أن اعتراضكم على تعيين محامين واساتذة قانون في مجلس القضاء الأعلى وذهابكم إلى الإضراب والامتناع عن إقامة العدل لا محل له من الإعراب ولا سند له في القانون ولا حجية له في المنطق ولا قاعدة له في الأخلاق للأسباب التالية:

1 ـ لا سند لإضرابكم وامتناعكم عن إقامة العدل في قانون العمل وذلك لأنه لا يسري على القضاة.

2 ـ ولا سند لكم في قانون الخدمة المدنية بصفتكم موظفين عامين وذلك لأن المادة (3) من ذلك القانون استثنت شاغلي الوظائف القضائية من الخضوع لقانون الخدمة المدنية.

3 ـ لأن المواد (144 ـ 150) من قانون العمل كفلت للعمال حق الإضراب في مواجهة رب العمل وكذلك قانون الخدمة المدنية في مواجهة الحكومة وقيامكم بالإضراب اعتراضا على المحامين واساتذة القانون لا محل له وهو عمل غير مشروع لأنه ليس في مواجهة أحد وإنما لإبداء رغبة غير مشروعة.

4 ـ لأنه لا حق لكم ولا سند في الاعتراض على تعيين المحامين واساتذة القانون في مجلس القضاء الأعلى، لأن القضاء وظيفة عامة شأنها شأن غيرها من الوظائف تحتاج لشغلها إلى شروط معينة غير شرط الإنخراط في المعهد العالي للقضاء.

5 ـ لأن امتناعكم عن إقامة العدل هو تكرار تخلف عن حضور الجلسات دون عذر مقبول الفقرة (ب) من المادة (111) من قانون السلطة القضائية. والاعتراض على المحامين وأساتذة القانون ليس عذرا وإنما هو ذريعة وغير مقبول عقلا ونقلا يوجب مساءلة من يمتنع عن حضور الجلسات تحت مبرر الإضراب، وكذلك فإن الإضراب عن إقامة العدل مؤداه بالضرورة ليس تأخير البت في الدعاوى التي أشارت إليه الفقرة (ج) من المادة (111) من قانون السلطة القضائية يوجب إحالة من يعرض البت فيها إلى التأديب والمحاسبة من قبل مجلس القضاء الأعلى فما بالكم ونحن أمام امتناع قضاة عن إقامة العدل.

6ـ لأن المحامين وأساتذة القانون هم من يعرفون حركة القضاء وكنهه أكثر من القضاة أنفسهم فهم يراقبون وينتقدون في مرافعاتهم وفي محاضراتهم ما يحدث على منصات القضاء وبأدب للقضاة كبير بما يليق بمقامهم الرفيع. هل تلك الرقابة وذلك النقد والتقييم من المحامين وأساتذة القانون هو ما يخيف القضاة؟

7 ـ إن المحامين تحديدا هم ركيزة هامة من ركائز العدالة وليسوا أغرابا ولا غرباء عن مهنة تحقيق العدالة وليسوا جسما غريبا على القضاء بل هم أهله.

من من أولئك القضاة الشباب المضربين أطلع على نص المادة (4) من قانون تنظيم مهنة المحاماة وتحديدا الفقرة (1) من تلك المادة التي تنص على أن مما تضطلع به مهنة المحاماة ـ.

"1ـ العمل على تطبيق القوانين من خلال المساهمة مع إجهزة القضاء والنيابة العامة في إرساء وتثبيت سيادة القانون وعدالة التقاضي والدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان".

وكذلك الفقرة (2) التي تنص على:

"2ـ المساهمة مع أجهزة القضاء والنيابة العامة من أجل تيسير سبل العدالة وتبسيط إجراءات التقاضي وإزالة العراقيل والتعقيدات أمام المتقاضين.

أين كان القضاة المضربين عند تشريع هذه المادة من قانون المحاماة التي جعلت المحامين شركاء في تحقيق العدالة مع القضاة والنيابة؟ ألم يقرأوا هذا النص أم أنهم تعاموا عنه مع علمهم به.

8ـ لأن المادة (150) من قانون العمل النافذ قد منعت عمال السجون من الإضراب لأهمية الأمر فما بالكم بامتناعكم عن إقامة العدل أعظم مهنة إنسانية حتى وإن لم يكن امتناعكم عن إقامة العدل من المحرمات فهو غير لائق خاصة إذا كان مبرر ذلك ساذجا.

9 ـ لأن إضرابكم بالإمتناع عن إقامة العدل بسبب تعيين محامين وأساتذة قانون في مجلس القضاء الأعلى ليس فيه أي ضرر على المحامين أو اساتذة القانون وإنما هو ظلم فادح يحيق بالمتقاضين في المحاكم ما بعده ظلم والظلم جور والجور يوجب عزل القاضي والله لا يحب الظالمين.

10 ـ لأن كبراء القضاة وقضاة القضاة وعقلاء القضاة يحتفظون بمكاناتهم العالية ومهابتهم بجلوسهم يوميا على منصات القضاء يقيمون العدل بين الناس لا يشايعون ولا يشاركون صغار القضاة في إضرابهم وامتناعهم عن إقامة العدل. لأن عقلاء القضاة وكبراءهم يعلمون خطورة الإقدام على ذلك العمل.

وخلاصة القول وختامه.. لا وجه من الحق أو القانون أو الدين أو الأخلاق في اعتراضكم على وجود المحامين وأساتذة القانون في مجلس القضاء الأعلى.

وأن قراراكم الإمتناع عن إقامة العدل هو اعتزال منكم عن القضاء وعزوف عنه ينزع عمن امتنع منكم عن إقامة العدل صفة القاضي.

وأنتم مخيرون بقول الفاروق رضي الله عنه أما عدلتم وإما اعتزلتم وقد اخترتم الإضراب والاعتزال.

(ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين) صدق الله العظيم

وجهة مطر

أحمد غراب

جمهورية "مضطرين"

مضطر اكتب لكم هذا المقال وأنتم مضطرين تطنشوه أو تقرأوه.

ومضطر اقولكم ايضا ان عبارة "الشعب يريد ..." غير صحيحة

فالشعب مضطر والمضطر لايريد ولو ان الشعب اراد فعلا ما كان مضطرا لأن يقبل ما لايريد.

نحن وبلا اضطرار اكبر شعب مضطر بالعالم:

مضطرين نولع الثورة مثل حبة سيجارة ومضطرين نطفيها ونجيبها لهم يولعوها ويخمسوا بها تسوية.

الكيف لهم والدخان في رئة الشعب واللي يضبح منهم من الدخان يرمي بقية الحبة السيجارة في حطب الشعب الفقير اليابس فيولع حريقة في البلد.

مضطرين نبادر لهم بمبادرة وهم الذين لم يبادروا للبلد الا بالمصائب.

ومضطرين نتنازل عن حقوقنا في الترقية والمسؤولية لكي يتحاصصوا ويتقاسموا المناصب ويتوقفوا عن طحن البلد.

ومضطرين ندفع ثمن الازمة ولو ما معانا قيمة كدمة.

مضطرين نختلف ونجوع من اجل من اذا اتفقوا نهبونا وان اختلفوا طحنونا.

مضطرين ندفع ثمن تسلط الاحزاب على ثورة الشباب.

ومضطرين نشوف الاحزاب وهي تتقاسم في ما بينها كل شيء في الدولة وتمنح أتباعها المناصب دون غيرهم.

ومضطرين نقبل بحكومة محاصصة ومضطرين نتحمل عجزها.

مضطرين ندفع ثمن الفلتان والجهل والصراعات السياسية من حياتنا ولو حتى ما نجد ثمن الخبز لعيالنا.

مضطرين نتصارع من اجل متصارعين لم يصرعوا انفسهم بل صرعونا من قبل ومن بعد فأكلوا الثروات والثورات من بعدها.

مضطرين نرحل ويرحلونا بدلا من ان يرحلوا جميعا ويسكهونا.

مضطرين نقبل بالتسوية بينهم ونحن نفتقد المساواة بيننا.

مضطرين نرضى بالمحاصصة والتعيينات والاسترضاءات ونحن نكد ونعمل بلا حقوق ولا مكافات ولاترقيات.

مضطرين يحاسبونا على القرش الواحد ويرفعوا الاسعار علينا ويعكروا حياتنا وطرقنا ويحرمونا الضوء والماء وفرصة العمل وما نحاسبهم وهم الذين اكلوا الشعب لحما ورموه عظما.

مضطرين ندفع ثمن حروبهم وثمن حوارهم.

مضطرين ندفع ثمن الوحدة وثمن نهبهم للاراضي ومضطرين نقبل بالفدرلة والاقلمة.

مضطرين نقبل بكل حماقاتهم وكل موبقاتهم وكل تقاسماتهم ونصبر عليهم ولانصبر على بعضنا البعض.

مضطرين نغض الطرف عن فسادهم واموالهم ومشاريع هبشهم واستغلالهم حتى لو اعمانا الفقر ولم نجد ثمن ما نأكله.

مضطرين نصدقهم ونكذب انفسنا ونحن عارفين انهم كذابين.

مضطرين نمشي في طريق لانريده ونبصم على ما لا نؤمن به

ونبتسم في وجه من نكرهه.

مضطرين نتابع السياسة ونحن نتقيأ منها ومضطرين ننقبل نتائجها ايا كانت حماقاتها لا لشيء الا لأننا مضطرين نلاحق بعد لقمة العيش وشوية الماء والكهرباء.

.....

اللهم ارحم أبي وأسكنه فسيح جناتك وجميع اموات المسلمين

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

8 أكتوبر .. يوم جديد في التاريخ اليمني

جمال الظاهري
Aldahry1@hotmail.com

"تاريخ 8 أكتوبر وفي حال أثبتت مخرجات الحوار أنها ملبية ومعبرة عن إرادة الشعب وحافظت على كيان دولته وأرست أسساً مثبتة للعدالة الاجتماعية والاحترام لآدمية المواطن الفرد وضمنت حقوقه المدنية والإنسانية داخل وخارج الوطن، سيكون عيداً لكل مواطن وربما أهم وأغلى أعياده"

ثمانية أكتوبر يوم سيكون له ما بعده، بعد أن تحدد موعد الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار الذي علق عليه أبناء الشعب اليمني آمالاً كبيرة في إخراج اليمن من بوتقة الإخفاقات والممارسات الخاطئة والصراعات الدامية والمماحكات السياسية والكيد المتبادل بين الأطراف الحزبية وما كان لكل ذلك من كلفة اقتصادية ومجتمعية خلفت آثاراً نفسية عميقة وأوجدت تصدعات في الهوية الجامعة ستحتاج لجهود كبيرة من أجل ردمها وقد تستغرق سنوات حتى نستطيع استعادة الانسجام المجتمعي الذي تختفي فيه النبرمات والتوجهات الشطرية الداعية للعودة إلى الماضي الذي دفع اليمنيون كلفة تغييره دماءً وأموالاً وتنازلات.

إن المدة الزمنية التي استغرقها المتحاورون والتي زادت عن الستة الأشهر في ظل أزمة خانقة أحاطت بكل مناحي الحياة للمجتمع ليست بالهيِّنة، خاصةً إذا ما أدركنا أنها كانت في الشق النظري فقط، أي أنها لم تتعد خانة المقترحات للخطوط العامة التي يؤمل أن تكون ملبية إن لم نقل لكل ما يطمح إليه الشعب فأقله أن تلبي أغلب هذه التطلعات.

هذه الفترة الزمنية في حسابات التاريخ الأممي ربما تكون معقولة أو بسيطة في الظروف العادية، لكنها في ظل ظروف مثل التي عشناها فترة ليست بالبسيطة، لماذا؟ لأن شعباً بأكمله تنازل عن كافة حقوقه وعن أبسطها المتمثل في وجود دولة ونظام يرعى مصالحه ويلبي حاجته في أبسط الخدمات .. لأن شعباً بأكمله تحمل أعباء الغياب لكل مقومات الدولة وواجباتها دافعاً ضريبة أخطاء ليس له فيها ذنب، وتنازل عن حقوقه على أمل أن يرى بلده وقد استعاد استقراره وتلاحمه، على أمل أن يعيش جزءاً من حياته معتزاً ومفاخراً بانتمائه لهذا الوطن، على أمل أن يرى أياماً ينصف فيها ويكرم من أحسن ويحاسب وينال العقاب من أخطأ، على أمل أن يرى قرار بلاده وقد تحرر من قيود التبعية والارتهان للخارج وصار معبراً عن إرادة الشعب اليمني ومتسقاً مع قيمة ومكان وطن له تاريخ وحضارة تميزه وبما يؤسس لأن يكون لمواقفه قيمة واعتبار يعمل لها حساب في إقليمه ومحيطه وفي الشأن العربي والإسلامي والعالمي، على أمل أن يرى وطنه وقد انتقل من خانة اللحاق بالحدث والقرار الدولي والإقليمي إلى خانة صنع الحدث والمبادرة في اتخاذ المواقف والقرارات.

تاريخ 8 أكتوبر وفي حال أثبتت مخرجات الحوار أنها ملبية ومعبرة عن إرادة الشعب وحافظت على كيان دولته وأرست أسساً مثبتة للعدالة الاجتماعية والاحترام لآدمية المواطن الفرد وضمنت حقوقه المدنية والإنسانية داخل وخارج الوطن، سيكون عيداً لكل مواطن وربما أهم وأغلى أعياده، على اعتبار أنه يوم صنع مجداً من رحم الانكسار، مجداً ساهم فيه الجميع بلا استثناء، مجداً أسس لأول مرة على أساس حقوقي على مبدأ الشراكة في مكاسب التغيير للجميع ونصراً للجميع نصراً على أنفسنا وليس على بعضنا.

8 أكتوبر في الصورة السلبية لا قدَّر الله لن أتعرض لعاقبته، فدعونا نتفاءل ببلدة طيبة ورب غفور.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م
نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com
نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com
مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com
نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري
سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي: في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة: صنعاء - شارع المطار | تحويلة: 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس: 332505
المبيعات: 274039 فاكس: 2700064 | الإعلانات: 274038 فاكس: 274035 | التوزيع: 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس: 233354 تعز > 220800 فاكس: 220900 الحديدة > 245842 فاكس: 211537 حضرموت > 303930 فاكس: 303931 إب > تلفاكس: 400251 الضالع: تلفاكس: 232994 أبين > تلفاكس: 602096 عمران > تلفاكس: 613388